

الخطة السورية - الحرية لابتلاع الاقتصاد اللبناني

(تقرير من مراسلنا في لبنان ١٣/١١/٢٠٠٠)

في خطوة لافتة ومدروسة، بادرت سوريا أخيرا الى إثارة ملف يراه أكثر اللبنانيين محظورا لا بل مرفوضا، وهو ملف التكامل الاقتصادي بين البلدين وصولا الى الاندماج الاقتصادي بين سوريا ولبنان.

هذا التوجه وان لم يعلن رسميا ظهرت ملامحه في دراسة حديثة صادرة عن الحكومة السورية أعدها السيد نصري خوري رئيس ما يسمى "المجلس الأعلى اللبناني - السوري" ودوائر الاستخبارات السورية، عن التعاون والتنسيق ونشرت أخيرا في لبنان بإيعاز من غازي كنعان وبموافقة من أميل لحود، وفي المشروع دعوة إلى اللبنانيين حكومة وقطاعا خاصا ورأيا عاما إلى "المشاركة في تقويم الحاضر ومساراته واختلافات المسارات ومصالحها التي حكمت العلاقة السورية - اللبنانية ماضيا وحاضرا ومستقبلا من أجل التعرف المشترك على آفاق المستقبل في ضوء التحديات التي يفرضها ومتطلبات البقاء والاستمرار".

وتتلاقى أفكار الدراسة مع ما أورده البيان الوزاري لحكومة الحريري الجديدة بالنسبة إلى التكامل والوحدة وخصوصا أن الحريري تعهد للأسد ولقاء تعيينه رئيسا للوزراء، العمل على إنجاز كل أطر الوحدة عمليا خلال سنوات حكمه.

ما هي الخطوط العريضة لهذه الدراسة - الرؤية السورية ؟

ترى الدراسة: "إن غياب إستراتيجية عملية أو إطار إستراتيجي للجهود المبذولة من اجل التعاون والتنسيق والتوحيد بين المصالح الاقتصادية في لبنان وسوريا وبسبب انتهاج منهج اجترائي ومحكوم بالمصالح الآنية، مما أدى إلى بروز نزعة مقلقة تؤكد اختلاف المصالح، وهو اختلاف على مصالح آنية وقصيرة الأجل والنظر ويتضح في كثير منها تأثير واضح لمصالح محلية تجارية".

وتقول الدراسة السورية الوجدوية: "إن هناك ثلاثة مداخل لمواجهة ما يعرف من خلال المصالح، أولها مدخل الماضي ويبدو غنيا عند التبرير، وثانيهما منهج الحاضر يمليه واقع المصالح الذي قد يصادر المستقبل إن لم يخضع له، وثالثهما المستقبل الواجب سلوك طريقه لأنه يتيح التخلص من ثقل الحاجز عبر مزج المصالح ودمجها وتوحيدها. لذلك لا بد من اعتماد أفق استراتيجي ومراحل زمنية لتطوير عملية التنسيق ودمجها وتوحيدها.

وترى سوريا أن المعركة الاقتصادية (مع من؟) هي معركة التنسيق والتوحيد بين المصالح السورية واللبنانية وليست ولا يمكن أن تكون شأنًا اقتصاديًا فحسب، بل هي معركة من أجل الوحدة الاقتصادية والمستقبل المشترك والتضامن المصيري، تمخضت عن تحالف سياسي واستراتيجي وهذه القضية لن تتكلم بالنجاح إن هي اقتصرت على التنسيق بين الحكومتين إذ لا بد من أن تخرج الملفات ومفاوضاتها من المكاتب الرسمية واللقاءات المغلقة لتصبح شاغل القوى السياسية والمفكرين والنقابات والجمعيات فتتحول الخيارات إلى خيارات أساسية فكرية وسياسية لدى الرأي العام في البلدين.

ويجدد بسوريا أن تضع برنامجًا عاجلاً لعرض قضايا التكامل والتوحيد على أوسع قطاعات لرأي العام اللبناني.

لكن سوريا ترى أن ثمة فئة اجتماعية وقوى اقتصادية وأخرى سياسية تستهين بأهمية التنسيق السوري اللبناني وضرورة نجاحه والتوجه عبره نحو التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان، لكن هذه القوى يمكن التأثير فيها وإضعاف حجمها ونفوذها في لبنان (قمعها وتصفيتها)".

هكذا يمكن فهم سر الهجمة السورية الآن على الزعيم وليد جنبلاط والقادة اللبنانيين جميعاً وفي مقدمهم الصرح البطريركي في بركي، وهذه باختصار النظرة المستقبلية للقيادة السورية إلى منحنى العلاقات المطلوبة بين سوريا المهيمنة ولبنان المستضعف الذي يجوع شعبه يومياً ويسافر، وهذا ما عناه بشار الأسد أثناء خطاب القسم حديثه عن تعزيز العلاقات بين البلدين، وهذا ما جرى تعيين أميل لحود لتنفيذه بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ومباركة المملكة السعودية ودعمها، من خلال ممثلها رفيق الحريري الذي أستقبل رئيس الوزراء السوري مصطفى ميرو قبل أيام في بيروت للبحث في تنفيذ آليات الوحدة البعثية - العلوية - السنية مع لبنان وإلغاء دولة لبنان من الوجود وتشريد شعبه وإفقاره .

* ملاحظة : يبلغ مجموع الاتفاقات السورية المفروضة على لبنان ٣١ اتفاقاً في مجالات الأمن والصناعة والزراعة والسياحة والطاقة والصحة والاتصالات والتجارة والتعليم، إضافة إلى سبعة مراسيم وقوانين صادرة حتى اليوم، فضلاً عن الاتفاق الاقتصادي الموقع بين البلدين في ٥-٣-١٩٥٣ والذي جرى تجديد العمل به في عام ١٩٦٨ والذي يناقض كل الاتفاقات التي عقدت حديثاً لجهة الدفاع عن القطاعات الاقتصادية اللبنانية .